الأمم المتحدة

TD/B/57/5/Add.1

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
7 July 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني

تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الثانية

الاستجابة للأزمات العالمية: المسارات الإنمائية الجديدة

المحتويات

الصفحة

المرفق - موجز الجلسات المصغرة الثماني ٢

(A) GE.10-51201 210710 210710

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

موجز الجلسات المصغرة الثماني

ألف – الجلسة المصغرة الأولى: الأزمة الاقتصادية العالمية والبلدان النامية: التأثير والاستجابة

١- عرضت منظمة أوكسفام الدولية نتائج بحثها بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية. وشمل هذا البحث ١٢ بلداً، و٥٠٠ ٢ فرد، ودراسات أجرتها مجموعة متنوعة من الجامعات والمنظمات الدولية.

٢- وأشار البحث إلى أن الأزمة أثرت في الفقراء وفي سكان البلدان النامية في العالم بعمق وبتعقد وبأشكال متنوعة جعلت من غير الممكن وضع تصورات عامة عن تأثيرات الأزمة وأنماط القابلية للتأثر والقدرة على التحمل.

٣- وبيّن البحث أيضاً أن البلدان والأسر المعيشية تعاملت مع الأزمة الاقتصادية بصورة أفضل مما كان متوقعاً، حيث تآزرت الأسر وتقاسمت الطعام والمعلومات والمال، وواصلت تعليم الأطفال.

٤- وفي ضوء نتائج البحث، استطلعت الجلسة حدود قدرة الأسر والأمم على التحمل، وذلك في سياق الصدمات المستمرة. وبيّنت نتائج التأثيرات المالية في البلدان الفقيرة أن ميزانيات عام ٢٠١٠ يجري تخفيضها بنسبة بلغ متوسطها ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وأن ثلثي البلدان التي تتوفر تفاصيل إنفاقها الاجتماعي تخفّض مخصصات الميزانية في واحد أو أكثر من القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، كالتعليم والصحة والزراعة والحماية الاجتماعية؛ وتأثر التعليم والحماية الاجتماعية تأثراً سلبياً شديداً، حيث انخفض متوسط مستويات الإنفاق في عام ٢٠١٠ عن مثيله في عام ٢٠٠٨.

٥- وقالت منظمة أوكسفام إن تأثيرات السياسات العامة والدروس المستفادة من البحث تبيّن أن على الحكومات أن تخطط لمواجهة الأزمات قبل وقوعها، وأن ترصد تأثيراتها؛ وأنّ عليها أيضا أن تدعم آليات ومبادرات التكيف المحلية من أجل دعم المساواة؛ وأن تقوم، عقب الأزمات، بتجديد القدرة على التحمل وضمان استمرار الحصول على الدعم من الجهات المانحة ومن المؤسسات المالية الدولية.

٦- ودعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الحكومات إلى أن تواصل، على سبل الأولوية، تركيزها على الإنفاق الاجتماعي في مجال الخدمات الأساسية والزراعة، واقترحت أن يُجرى ذلك بزيادة الحيز المالي للحكومات عن طريق فرض ضرائب على الموارد

الطبيعية والقطاع المالي. وينبغي أن تكون هذه الضرائب تصاعدية لا تنازلية. وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن الأولوية الأولى للخروج من الأزمة ينبغي أن تكون توفير فرص العمل عن طريق الاستثمار الهيكلي في الحماية الاجتماعية، والزراعة، والضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم.

باء – الجلسة المصغّرة الثانية: آليات التمويل المبتكرة (مثل حقوق السحب الخاصة، ونظم الاحتياطيات الجديدة، والضرائب على المعاملات المالية)

٧- نظرت هذه الجلسة في المقترحات المقدمة بشأن آليات التمويل المبتكرة. وركز العديد من المقترحات على فرض ضرائب جديدة، كالضريبة على المعاملات المالية، والضريبة المقترحة من صندوق النقد الدولي على الأنشطة المالية، وحقوق السحب الخاصة – وهي الأصول الاحتياطية التي ينشئها صندوق النقد الدولي دون تكلفة ويوزعها على البلدان الأعضاء حسب حصة كل منها.

٨- ولاحظت الجلسة أن أي ضريبة على المعاملات المالية يمكن أن تمثل مصدراً جيداً للأموال، ويمكن أيضاً أن تمثل عائقاً أمام المضاربة المالية المفرطة. ويمكن تطبيق ضريبة المعاملات المالية على جميع هذه المعاملات (بما في ذلك شراء الأسهم والسندات والمشتقات، وما إلى ذلك) بنسبة فائدة منخفضة، مثل ٠,٠٥ في المائة، ويمكن للحكومات أن تتولى جمعها وأن تخصص عوائدها للمنافع العامة، مع الفصل بين الأموال المحلية والأموال الدولية. وكانت بواعث القلق بشأن مقترحات فرض ضريبة على المعاملات المالية تشمل كيفية تأثير هذه الضريبة على أسواق البلدان النامية ومصارفها، وتأثيرها على بلدان "الملاذ الضريبي" في منطقة البحر الكاريبي، وما إذا كانت بعض معاملات العملاء، مثل التحويلات، ستُعفى من الضريبة.

٩- وفيما يتعلق بموضوع حقوق السحب الخاصة، أُشير إلى أنه جرى تخصيص اعتماد عام مقداره ٢٥٠ مليار دولار في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، استجابة لدعوة أطلقتها مجموعة العشرين. ويمكن للبلدان أن تحتفظ بحقوق السحب الخاصة كاحتياطيات لتعزيز جدارتها الائتمانية، مع إتاحة احتياطيات أخرى لأوجه الإنفاق، أو يمكنها أن تحول هذه الاحتياطيات إلى مبالغ نقدية على أن يُدفع سعر فائدة منخفض بشكل متكرر. وشملت الإصلاحات المقترحة لحقوق السحب الخاصة المخصصات المحددة الغرض التي يمكن توجيهها إلى البلدان على أساس حاجتها لا حصتها، أو المنح التي تقدمها البلدان الغنية من حقوق السحب الخاصة "المعطلة" إلى البلدان الأكثر احتياجاً.

١٠- وعرض السيد بيدرو باييس، وزير تنسيق السياسة الاقتصادية السابق في إكوادور، استجابة واسعة النطاق تشمل الدعوة إلى استخدام حقوق السحب الخاصة على المستوى الإقليمي لتعزيز الهياكل الإقليمية الجديدة، والدعوة إلى الحظر الفوري للبيع على المكشوف،

وإلى فرض قيود على عقود المقايضة، والصناديق التحوطية، وما إلى ذلك. كما لـــوحظ أن ظهور "عملية مجموعة الـ ١٩٢" في مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في العام الماضي بشأن الأزمـــة المالية أحدث تصدعاً للنُهُج التقليدية لكل من صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وتمثلـــت إحدى النتائج المبكرة، في الواقع، في الدعوة إلى رصد مخصصات حقوق السحب الخاصة.

جيم - الجلسة المصغرة الثالثة: هل تنطوي الاتفاقات التجارية على التنمية؟ نظرة إلى برنامج الدوحة الإنمـــائي واتفاقات التجارة الحرة

١١- تولى قيادة هذه الجلسة كل من مركز الجنوب، وشبكة العالم الثالـــث، ورابطـــة الاستشارات الثلاثية الأبعاد: التجارة - حقوق الإنسان - الاقتصاد المنصف. وكان هدف الجلسة هو تبادل الآراء بشأن ما إذا كانت جولة الدوحة واتفاقات التجارة الدولية تؤدي إلى نتائج إنمائية فعالة، والتوصية باستراتيجيات للمرحلة المقبلة. وركّزت الجلـــسة علـــى مجالات وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات، والمسائل المتعلقة بالتنفيذ، وحقوق الإنسان.

١٢- ولوحظ أن التخفيض في تعريفات وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يفوق مثيله بالنسبة إلى المنتجات الزراعية، وأن التخفيض في التعريفات في البلدان النامية يفوق مثيله في البلدان المتقدمة، وفقاً للصيغة السويسرية. وجرى التشديد علـــى أن اعتمـــاد الـــصيغة السويسرية هو جزء من مجموعة تدابير أكثر اتساعاً تشمل عناصر أخرى ذات أهمية للتأكـــد من أن نتائج حيوية المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق تحترم مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية ومبدأ عدم التقيد بالمعاملة بالمثل. وذُكر أن بعض البلدان طرحـــت للمناقشة مسائل أخرى لم تكن مدرجة أصلاً في اختصاص جولة الدوحة، مما أدى إلى زيادة تعقد أعمال الجولة.

١٣- وفيما يتعلق بالخدمات، جرى الاعتراف بأن الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخـــدمات ينطوي على بعض المكونات التي تشجع التنمية، مثل الاعتراف بشواغل أقل البلـــدان نمـــواً، فضلاً عن نَهْج القائمة الإيجابية. ومن ناحية أخرى، فإن مفاوضات التنظيم الداخلي، الـــتي استهدفت تحديد طريقة التنظيم، لم تتفق مع مصالح معظم البلدان النامية، ومن شأنها في الواقع أن تلغي المحتوى الإنمائي للاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات. وحذرت الجلـــسة مـــن أن عملية التحرير لن تنجح إذا كانت قدرة الخدمات المحلية محدودة، وأوصت برصـــد وتفعيـــل المادة الرابعة من الاتفاق المذكور.

١٤- وفيما يتعلق بمسائل التنفيذ، أشار المتحدثون إلى العديد من المسائل المعلقة من الجولة السابقة، وأكدوا في الوقت نفسه على أهمية شروط المحتوى المحلي في إنـــشاء روابـــط بـــين الصناعات و/أو إنشاء شبكات للموردين المحليين. ومن شأن هذه الـــشروط أن تحتـــذب في

الواقع الاستثمارات المباشرة الخارجية، حيث يسعى المصنعون إلى "القفز من فوق الأسوار". وشملت المسائل الأخرى التي سُلط عليها الضوء الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس)، ومكافحة الإغراق، والضمانات، وتنفيذ اتفاق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية للتجارة. ودُعي أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اختيار "حصاد مبكر" لمسائل التنفيذ.

١٥- وفيما يتصل بحقوق الإنسان، أشير إلى أن الإعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة للقطن هي السبب في الاختفاء البطيء لقطاع القطن في غرب ووسط أفريقيا، مما يهدد سبل العيش لنحو ٢٠ مليوناً من مزارعي القطن وأسرهم. ونظراً لأن عمليات التفاوض والتقاضي في إطار منظمة التجارة العالمية لم تحقق التغيير المطلوب في السياسات، تتمثل خطوات المستقبل في مواصلة تعزيز نهج حقوق الإنسان في مجال التجارة. وتضمّن تطبيق هذا النهج على الاتفاقات التجارية تقييم المكاسب والخسائر التوزيعية الناتجة عن تحرير التجارة، ووضع إطار معياري للحكم على تأثيرات قواعد التجارة ولضمان الاستخدام الفعلي لحيز السياسات، الذي توفره منظمة التجارة العالمية، من جانب أعضائها.

دال - الجلسة المصغرة ٤: هل لأقل البلدان نمواً دور في إعادة تشكيل الإدارة الاقتصادية العالمية؟

١٦- ترأست الجلسة جمعية وحدة وائتمان المستهلكين بالتعاون مع الأونكتاد. ونظرت الجلسة في الدور الذي يمكن وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تؤديه في المناقشات المتعلقة بإصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية وإعادة تشكيلها بحيث تعكس على نحو أفضل احتياجاتها وطموحاتها الإنمائية الذاتية.

١٧- وحددت الجلسة تحديين هائلين تواجههما أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالأزمات العالمية والإدارة الاقتصادية العالمية، هما: (أ) افتقار هذه البلدان إلى القدرات والموارد اللازمة لاستيعاب الصدمات الخطيرة الناشئة عن فشل السياسات والمؤسسات الدولية، مما يهدِّد مكاسبها الإنمائية القليلة؛ (ب) تهميشها في جميع المناقشات المتعلقة بإصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية. وبينما كانت أقل البلدان نمواً هي الأشد تعرضاً للتأثيرات الضارة للأزمات، فإنها ظلت أقل البلدان تمثيلاً في المحافل والآليات المسؤولة عن التعامل مع هذه الأزمات.

١٨- وشدد المتحدثون على الحاجة إلى النظر بشكل رسمي في المسائل التي تؤثر في أقل البلدان نمواً وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك بمنحها مقعداً في تلك المحافل، مثل مجموعة العشرين. ودعا المتحدثون إلى مراعاة تأثير سياسات مجموعة العشرين، بما في ذلك سياسات الأسواق الناشئة، وشددوا على الحاجة إلى النظر في تأثير التنمية على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان ذات الدخل المنخفض عند تقرير السياسات العالمية أو تنفيذها. وفيما يتعلق بمسائل تغير المناخ، شدد المتحدثون على ضرورة تجاوز تقييم الاحتياجات إلى

إطار أكثر دينامية يضمن نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً دعماً للإجراءات المتعلقة بالتكيف والتخفيف.

١٩- ولاحظت المناقشات اتساع الفجوة بين تعهدات المعونات ومدفوعات المعونات، وارتباطها بالمسائل الأمنية. كما أدى التوزيع الجغرافي للمعونات إلى حصول البلدان الأكثر احتياجاً على معونة أقل. وأُشير إلى أن فلسفة السوق الحرة تصب في مصلحة أقوى البلدان التي انتعشت في الوقت الذي ساءت فيه أوضاع أضعف البلدان. وأُطلقت دعوة إلى إيلاء أولوية لاتساق الجهود في إطار نهج شامل يكفل تناول المسائل التي تؤثر في أقل البلدان نمواً تناولا فعالا في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

هاء - الجلسة المصغرة الخامسة: تحسين الأمن الغذائي في مواجهة تغير المناخ

٢٠- ركزت هذه الجلسة، التي ترأستها جمعية وحدة وائتمان المستهلكين، على التحديات التي يشكلها الأمن الغذائي وتغير المناخ بالنسبة إلى البلدان النامية.

٢١- وقيل إن أزمة الغذاء التي اندلعت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لم تكن نتيجةً لنقص الغذاء، وإنما لضعف القدرة الشرائية من جانب الفقراء. فالنظام الغذائي العالمي - الذي يتألف من أطراف تتعامل مع إنتاج الغذاء ومع القواعد الوطنية والدولية التي تحدد إطار إجراءاتها - لا يوفر الغذاء للجميع. وأشار المتحدثون إلى أن تغير المناخ يؤثر على الأمن الغذائي بسبب التغيرات في الإنتاجية الزراعية وفي الظواهر الجوية القصوى. ومن المتوقع أن يتعرض الأمن الغذائي لمزيد من الضغط بسبب زيادة السكان وتغير العادات الغذائية نتيجة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

٢٢- وأشير إلى أن السياسات التجارية يمكن أن تحفز أو تثبط الاستثمار في الزراعة، كما أن سياسات تغير المناخ يمكنها أن تحسن أو تشوه التدفقات التجارية والاستثمارات. ويمكن للزراعة أن تسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، عن طريق عزل الكربون وخفض الانبعاثات. كما يمكن أن تؤدي ممارسات إصلاح الأراضي إلى زيادة الإنتاج، وأن تحقق فائدة لعملية التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي، والإنتاجية الزراعية، والاستثمار الزراعي. كما كانت هناك حاجة إلى إصلاح منهجي للتجارة الزراعية العالمية من أجل تنظيم أعمال الدعم الذي تقوم به البلدان المتقدمة.

٢٣- وخلال المناقشات التالية، بحث المشاركون كيف يكون التركيز على زيادة خصوبة الأرض مفيدا، وكيف أنه لا يمكن مطالبة البلدان الأفريقية بأن تضمن الأمن الغذائي بزيادة وارداتها الغذائية، نظراً لما تعانيه من عجز تجاري كبير ومعدلات سلبية للتبادل التجاري،

وضعف في احتياطي العملات الأجنبية. واتفق المشاركون على ضرورة إيلاء أولوية قصوى للأمن الغذائي ولتعزيز الزراعة المستدامة، وعلى الحاجة إلى اتساق السياسات وتنسيق العمليات في مجالات التجارة والأمن الغذائي وتغير المناخ.

٢٤- وسُلط الضوء في الملاحظات الختامية على نقطتين رئيسيتين من النقاط التي أثيرت في المناقشات، هما: أولاً، أن جزءاً كبيراً من جدول أعمال الإجراءات المتعلقة بهذه المسائل ذات صبغة وطنية، وثانياً، أن المسائل معقدة وتتطلب مناقشات مستفيضة فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

واو - الجلسة المصغرة السادسة: الاقتصاد الأخضر: نعم أم لا: التحديات والفرص أمام التنمية والعمل اللائق

٢٥- أشير إلى أن أزمة المناخ تتفاقم، وأنها تتيح فرصةً لإنشاء وظائف خضراء، مما يساعد على التخفيف من آثار الأزمة وتغيير مسارها. ولا ينبغي أن يُسمح لهذا القطاع الاقتصادي الجديد أن يُحدث أوجه قصور هيكلية في حقوق العاملين وفي تمثيل المرأة. غير أن هذه الوظائف لن تتوفر تلقائياً. وقد حددت الجلسة الحاجة إلى خطة استثمارية رئيسية في مجال البنية الأساسية الخضراء، والتكنولوجيا الخضراء، وتنمية الموارد البشرية الزراعية، والإنتاج الزراعي، كي يمكن توفير وظائف خضراء لائقة وضمان تحول عادل نحو اقتصاد خفيض الكربون، وذلك بعد تشاور كامل مع الشركاء الاجتماعيين. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث في تأثير تحويل وظائف موجودة بالفعل إلى وظائف خضراء وإنشاء وظائف خضراء جديدة.

٢٦- وأشارت الجلسة إلى بعض البحوث التي أجريت بالفعل في ذلك المجال. ومن ثم، أشير إلى أن التقييمات التي أجريت في ألمانيا تبين أنه إذا استثمر البلد في مصادر متجددة، فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيوظف ١٢,٧ في المائة من السكان العاملين في هذه الوظائف. فإن لم يحدث ذلك، فسوف يمثل القطاع الخاص الزراعي ٨,٣ في المائة من مجموع الوظائف. وبينت البحوث التي أجريت في المملكة المتحدة أن العديد من الوظائف ستُنشأ؛ غير أن الناتج المحلي الإجمالي سيقل بنسبة ٠,٢٥ إلى ٠,٨٢ في المائة في كل سنة. ورغم ذلك، فإن هذا الاستثمار ضروري نظراً لأن تكاليف وعواقب تغير المناخ تزيد على تكاليف هذا الاستثمار.

٢٧- واستنتجت الجلسة أنه لكي يتم دفع خطط العمل اللائق والوظائف الخضراء قدماً إلى الأمام، ينبغي للأونكتاد أن يتيح محافل إقليمية لإنشاء وظائف خضراء لائقة، فضلاً عن وضع أفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد البلدان على توفير هذه الوظائف. ويمكن أيضاً لمنظمة التجارة العالمية أن تسهم في ذلك عن طريق إلغاء التعريفات على المنتجات البيئية وعن طريق إضافة بُعد بيئي إلى المفاوضات. وأخيراً، ينبغي للبلدان أن تقدم حوافز في شكل دعم، وإعفاءات ضريبية، وأن تتخذ تدابير أخرى لدعم الاقتصاد الأخضر الناشئ.

زاي – الجلسة المصغرة السابعة: الاستثمار المسؤول في الزراعة: النُهُج المستدامة والمرتكزة على السكان

٢٨- اشترك في إدارة الجلسة رابطة الاستشارات الثلاثية الأبعاد: التجارة – حقوق الإنسان – الاقتصاد المنصف، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة.

٢٩- وأحاطت الجلسة علما بأن المستثمرين الخاصين والشركات عبر الوطنية والحكومات كانوا يستأجرون مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا وآسيا بغرض إنتاج الغذاء والوقود الحيوي ثم تصديرها مرةً أخرى إلى بلدانهم. وغالباً ما كانت هذه المعاملات تُعقد سراً ودون مشاركة المجتمعات المحلية التي تمتلك الأراضي المتفاوض بشأنها أو تستخدمها. وكان من نتيجة هذه الحالة أن هذه الاتفاقات لم تتمخض في كثير من الحالات عن فائدة للمزارعين المحليين ولا ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي المحلي.

٣٠- وللتصدي لبعض الشواغل التي أثيرت في هذا السياق، اشترك كل من البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد، في وضع مبادئ للاستثمار المسؤول في مجال الزراعة. وعلى غرار ذلك، اقترح المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء مجموعة من المبادئ المستندة إلى قانون حقوق الإنسان، جنباً إلى جنب مع مبادرات دولية أخرى.

٣١- ولاحظت الجلسة أن تطبيق إطار لحقوق الإنسان على الاستثمار في الزراعة من شأنه أن يساعد على تحسين سبل معيشة السكان. وتعتبر المبادئ التوجيهية المقترحة طوعية، وهي لا تحمي حقوق صغار المزارعين وغيرهم من المتضررين. وبينما كان يمكن للمستثمرين الاعتماد على قانون ملزم وعلى حقوق قابلة للإنفاذ لحماية استثماراتهم، فقد أُهملت حقوق السكان في الأراضي أو لم تكن موجودة أصلاً. وعلاوة على ذلك، كان البنك الدولي يعزز الاستثمار الأجنبي في الزراعة ويحرر أسواق الأراضي المحلية (عن طريق مؤسسة التمويل الدولية والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية وحكومات البلدان المتقدمة)، وذلك بما يتناقض مع المبادئ المقترحة.

٣٢- وللمضي قدماً في هذا السبيل، ينبغي النظر في وقف هذا النهج في البلدان التي يُتفاوض فيها على مساحات كبيرة من الأراضي. وينبغي تفعيل هذه المبادئ، ووضع عقود نموذجية وأدوات أخرى للحكومات، اعتماداً على الأعمال الحالية التي قام بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وينبغي أن يرتبط تمويل التنمية ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ، وأن يصبح تقييم الآثار من منظور حقوق الإنسان والمعايير الاجتماعية والبيئية أمراً إلزامياً قبل التفاوض بشأن صفقات الأراضي أو تنفيذها. كما يجب ضمان وجود سياسات وطنية لحماية حقوق السكان المحليين في الأراضي، وغير ذلك من الحقوق. وأخيراً، ينبغي للحكومات أن تقوم بدور بارز في تنمية الزراعة، وأن تخصص موارد عامة للقطاع، بدلاً من دعم الإنتاج الزراعي الموجه إلى التصدير.

حاء – الجلسة المصغرة الثامنة:
هل المسألة شائكة إلى هذا الحد؟ وهل يمكن سدّ الفجوة بين جدول أعمال العدالة الاجتماعية وجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي العالمي؟

٣٣- اشترك في إدارة هذه الجلسة الأونكتاد ودائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية، وجرى فيها استطلاع التعقيدات السياسية والفرص الاستراتيجية التي يتيحها التوازن بين أي اتفاق عادل يتعلق بالمناخ وبين جدول الأعمال المنهجي للإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩. وكانت الحاجة العاجلة إلى تمويل استثمارات كبيرة لمواجهة التهديدات الاجتماعية الاقتصادية والمناخية المتداخلة هي الأساس لإجراء حوار مشترك.

٣٤- وأشار المتحدث الرئيسي إلى أنه في ضوء نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن المخيبة للآمال، هناك ثلاثة نماذج ممكنة للتفاوض في المحادثات المقبلة المتعلقة بالمناخ، هي:

(أ) تحالف كبير لمجموعة الـ ١٩٢ (يعمل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): وهو تحالف حكومي دولي شامل تعطَّل أثناء التحضير لمؤتمر كوبنهاغن.

(ب) تحالف للراغبين (يستند إلى اتفاق كوبنهاغن): وهو إطار وقعه عدد صغير جداً من البلدان القوية، ويمكن أن يكون بمثابة صك وضعته البلدان الأقوى لإجبار البلدان الأضعف على الموافقة.

(ج) "صفقة كبرى حقاً": يجمع السيناريو الثالث بين إصلاح الهيكل المالي الدولي وبين اتفاق بشأن تغير المناخ. وقد يكون هذا السيناريو أقل تكلفة من الناحية السياسية من الخيارين (أ) و(ب)، في حين يعزز إلى حد كبير قدرة المجتمع الدولي على حشد المستوى اللازم من الموارد لتعزيز قدرته على حشد المستوى المناسب من الموارد اللازم لاتفاق عادل بشأن المناخ.

٣٥- واعتمد الخيار الثالث أساساً على الاستخدام المفرط والعادل لحقوق السحب الخاصة، الذي نوقش منذ عام ٢٠٠٩ في سياق جدول أعمال الأمم المتحدة لإصلاح الاقتصاد العالمي. وأتاحت حقوق السحب الخاصة إمكانية إصدار عملة دولية احتياطية تكون بمثابة احتياطي للعملات المحلية التي يتزايد إصدارها لتمويل الاستثمارات اللازمة لإحداث "الطفرة الكبيرة" المطلوبة للانتقال إلى المسارات الإنمائية العالية النمو والخفيضة الكربون.

٣٦- ودعا منظور بديل إلى استخدام "حقوق السحب الخاصة العالمية" للقيام بدور "مقرض الملاذ الأخير" من أجل مساندة العملات الإقليمية ("حقوق السحب الخاصة الإقليمية")، والتي من شأنها أن تؤدي عدة وظائف، منها توفير السيولة للاستثمارات المحلية في عمليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.